الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
18 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ليباند (نائب الرئيسة) ..... (إستونيا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

التقديرات المنقّحة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ضمن الباب ٥، عمليات حفظ السلام

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-19038 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة بيرد (أستراليا)، تولى السيد ليباند (إستونيا)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

التقديرات المنقّحة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ضمن الباب ٥، عمليات حفظ السلام (A/73/402 و A/73/492)

١ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي بالنيابة): عرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ضمن الباب ٥، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/73/402)، وقال إن التقديرات المنقحة تتعلق بعودة وجود الأمم المتحدة وإعادة إرسائه تدريجيا على الجانب برافو في الجولان، في أعقاب التحسينات التي شهدتها الحالة الأمنية. وأشار إلى أن الهيئة، التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ٥٠ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨، حُمّلت المسؤولة، بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٣ (١٩٤٩)، عن مساعدة الأطراف في اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩ في الإشراف على تطبيق بنود تلك الاتفاقات ومراعاتها، وعن مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف والحفاظ عليه.

٢ - ومع تصاعد النزاع في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٤، انسحبت قوّة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مؤقتا من مراكز المراقبة ومواقع أخرى، وقلّصت معظم العمليات في منطقتي الفصل والحد من الأسلحة على الجانب برافو الخاضع للمراقبة بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. وعلى إثر تحسّن الأوضاع الأمنية في الجولان في الآونة الأخيرة، تبيّن من التّقييم التقني بشأن استئناف الأنشطة على الجانب برافو أنّ الظروف الأمنية في الميدان تسمح بالعودة السريعة للمراقبين إلى مناطق النشاط. ونظرا للجدول الزمني للنظر في مقترح ميزانية الهيئة وحالة الغموض التي اكتنفت حينها مستقبل الظروف الأمنية، لم تدرج في المقترح الموارد اللازمة لاستئناف الأنشطة المشار إليه.

٣ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام المعروض حاليا على اللجنة يتضمن الاحتياجات من الموارد للهيئة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ التي تبلغ مبلغا قدره ٢,٣ مليون، سيغطي نفقات الاستئناف التدريجي لأنشطة المراقبة على الجانب برافو من الجولان خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وسيغطي تكاليف تشييد أماكن الإقامة والمكاتب في معسكر نبع الفوار، وتقديم الدعم اللوجستي ونشر المراقبين.

٤ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/73/492)، وقال إن المبلغ الذي تغطيه التقديرات المنقحة سيغطي الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف اللازمة للعودة التدريجية للهيئة إلى الجانب برافو في الجولان في أعقاب التحسينات التي شهدتها الحالة الأمنية ولاستئناف عمليات الهيئة دعما لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتتعلق الموارد المطلوبة أساسا بتجديد وإصلاح مركزي المراقبة ٧١ و ٧٢. وتثق اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة معلومات إضافية عن المبلغ المطلوب لأعمال الترميم المتوقعة، ولا سيما في ضوء انخفاض معدل التنفيذ فيما يتعلق بالأموال المعتمدة بالفعل لتحسين المباني في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد الإضافية المطلوبة للهيئة.

٥ - **السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد دعمه لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي أقدم بعثات حفظ السلام التابعة للمنظمة حيث أنشئت بقرار مجلس الأمن ٥٠ (١٩٤٨). ويجب أن تزود الهيئة بالموارد المالية والتشغيلية اللازمة للحفاظ على استمراريتها. ولئن كان الدور الذي تقوم به الهيئة يتسم بالأهمية، يجب ألا يعتبر وجودها بديلا عن معالجة الأسباب الرئيسية للنزاع، أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والجولان السوري والأراضي العربية الأخرى، أو عن انسحاب إسرائيل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

٦ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد المطلب المتمثل في ضرورة أن تظل تقارير الأمانة العامة محايدة وبعيدة عن التسييس. فقد تجاهل معدو تقرير الأمين العام الإشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، وكذلك الدعم العلني الذي تقدمه سلطة الاحتلال الإسرائيلية إلى الجماعات الإرهابية المسلحة، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية المرتبطة بهما المصنفة بتلك الصفة والمدرجة في القوائم التي وضعها مجلس الأمن. وقال إن وفد

بلده يدعو الأمانة العامة إلى تصحيح تلك الأخطاء وتضمين تقاريرها إشارات واضحة إلى تلك الانتهاكات وإدانتها.

٧ - وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بعودة أفراد الهيئة إلى مواقعهم ضمن فريق مراقبي الجولان من خلال النقل المزمع لتسعة من المراقبين العسكريين الموجودين في لبنان إلى الجانب برافو. ولكن تلك العودة يجب أن تنجز بالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية وبموافقتها. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تلتزم الهيئة بولايتها، وينبغي ألا تشير التقارير المتعلقة بها إلى الدور الذي تقوم به بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة، سواء أكانت تعمل في سورية أم في مكان آخر في المنطقة، نظرا لاختلاف الولايات بين تلك البعثات. وقال إن حكومة بلده تتفهم التعاون الفني واللوجستي بين الهيئة وبعض البعثات الأخرى، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتتسامح معه. ويجب الحفاظ على كامل عدد موظفي الهيئة، ويجب أن تتوقف الأمانة العامة عن الإلغاء التدريجي للوظائف المحلية فيها، كما يجب الإعلان عن الوظائف المحلية للهيئة في سورية عن طريق مكتبها في دمشق وليس في مقرها في القدس. وتظل حكومة الجمهورية العربية السورية ملتزمة بدعمها للهيئة، وتعرب عن تقديرها للدور الذي تقوم به، وتتطلع إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانسحاب إسرائيل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، وتحث أعضاء اللجنة الخامسة على الموافقة على الموارد المطلوبة بالكامل.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/73/5/Add.16 و A/73/9 و A/73/341 و A/73/342 و A/73/489 و A/C.5/73/3)

٨ - **السيد ليفينس** (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): أشار إلى أن صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة يعمل بموجب النظام الأساسي والنظام الإداري اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة، وقال إن الفصل الثاني من تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/73/9) يتضمن موجزا لتوصيات وقرارات المجلس التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الجمعية العامة. وتشمل تلك التوصيات توصية بقبول اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عضوية الصندوق اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ والموافقة على اتفاق النقل بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي، وتوصيات بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي للصندوق، على النحو المبين في المرفق الحادي عشر للتقرير. وتتعلق التعديلات المقترحة بالمادة ٤٨ من النظام الأساسي وبالنظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، بغية توضيح نطاق الولاية القضائية لتلك المحكمة فيما يتعلق باللجنة الدائمة للمجلس عندما تتصرف اللجنة الدائمة باسم المجلس نفسه وتؤدي دورا مزدوجا يشمل مسائل الحوكمة من ناحية والمسائل المتعلقة بالطعون التي يكون المشتركون في الصندوق أطرافا فيها من ناحية أخرى. ولن تغير هذه التعديلات اختصاص محكمة الاستئناف الحالي أو تحد منه، ولكنها بالأحرى ستعكس الممارسة المتبعة طوال ما يقرب من ٧٠ عاما منذ إنشاء صندوق المعاشات التقاعدية. ويسعى المجلس أيضا إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة على استثناء من المادة ١٥ (ب) من النظام الأساسي للصندوق، بغية الانتقال من ميزانية تغطي سنتين إلى ميزانية تغطي سنة واحدة، ابتداء من ميزانية عام ٢٠٢٠.

٩ - وأضاف قائلا إن المجلس أحاط علما بالتقييم الاكتواري للصندوق، الذي بيّن أن الصندوق هو عمليا في حالة توازن اكتواري، مع عجز طفيف بنسبة ٠,٠٥ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبرأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وللسنة السادسة على التوالي، أُعدّت البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٠ - وأردف قائلا إن المجلس، على الرغم من تحفظاته الهامة بشأن عملية المراجعة الشاملة للحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهيكل إدارة مجلس صندوق المشترك، والتي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧٢ ألف، أيد مراجعة الحسابات نفسها. ونظر المجلس عن كثب في تقرير مراجعة الحسابات الناتج عن المراجعة، وشكّل فريقا عاملا يمثل الهيكل الثلاثي للمجلس (مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيون والمشتركون) وممثلي المستفيدين. وساعد الفريق العامل المجلس في الرد على التقرير والتوصيات المرتبطة به.

١١ - ومضى يقول إن المجلس رحب بالتقدم المحرز في خفض عدد الحالات المعلقة وفي تقليص وقت التجهيز، وهو تقدم حظي بتنويه مجلس مراجعي الحسابات. وفي آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جُهّز أكثر من ٧٥ في المائة من الحالات المتعلقة بالانتهاء الأولي للخدمة في غضون ١٥ يوم عمل من استلام جميع الوثائق اللازمة، مما يبيّن الامتثال للمؤشرات المرجعية

للصندوق. وبلغ وقت التجهيز الوسطي ٨ أيام عمل. وبحلول اليوم السابق للاجتماع الحالي للجنة الخامسة، بيّنت المعلومات المستكملة أن ٨٠ في المائة من الحالات المتعلقة بالانتهاء الأولي للخدمة جهّز في غضون ١٥ يوم عمل من استلام الوثائق وأن ٩٠ في المائة جهّز في غضون ٣٠ يوم عمل من استلام الوثائق.

١٢ - واستطرد قائلا إن المجلس واجه تحديا مزدوجا متمثلا في الغياب المطول للرئيس التنفيذي للصندوق والتقاعد الوشيك، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، لنائب الرئيس التنفيذي. وقرر المجلس أن يوصي الأمين العام بتعيين النائب الحالي للرئيس التنفيذي رئيسا تنفيذيا بالنيابة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ووافق نائب الرئيس التنفيذي على تأجيل تقاعده. وشكل المجلس أيضا لجنة لتخطيط تعاقب الموظفين لمساعدته على اعتماد نهج استراتيجي طويل الأجل في التخطيط لتعاقب الموظفين في المستويات التنفيذية العليا بالصندوق ومواصلة تعزيز المنهجيات المستخدمة لتقييم أداء كبار المديرين أولئك. وللاستفادة من وجود لجنة التخطيط لتعاقب الموظفين، طلب المجلس إلى اللجنة تحديد مرشح مناسب لتعيينه رئيسا تنفيذيا بالنيابة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن المجلس تمكّن من الإبلاغ بأن الصندوق في وضع مالي وتشغيلي جيد، نتيجة لوضوح الأولويات، وتنسيق الاستراتيجيات والإجراءات، والتوجيه والإشراف الفعالين على جميع مستويات الحوكمة. غير أن الصندوق يواجه بعد ٧٠ عاما على تأسيسه تحديات من قبيل شيخوخة المستفيدين ووجود بيئة متغيرة. ويتمثل هدفه في ضمان أن يستلم الموظفون المبتدئون الشباب الذين يلتحقون بالمنظمة في أي مكان في العالم في الوقت الحاضر مدفوعات المعاشات التقاعدية بالكامل وفي حينها بعد ٧٠ عاما من الآن.

١٤ - **السيد راجكومار** (ممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): قال إنه، بصفته الممثل الجديد للأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، جلب إلى منصبه ٣٠ عاما من الخبرة في البنك الدولي، تشمل الاستثمار الدولي في القطاعين العام والخاص في الأسواق المتقدمة والناشئة، والخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والحوكمة المقدمة إلى صناديق معاشات تقاعدية كبيرة. وعرض تقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير المتخذة لزيادة التنوع فيها (A/C.5/73/3)، وقال إن ذلك التقرير ركز على أداء استثمارات الصندوق خلال فترة السنتين من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ والتعرض لخطر تقلب أسعار الصرف؛ وإجراء دراسة إدارة الأصول والخصوم؛ وتنويع استثمارات الصندوق؛ ونهج الصندوق في الاستثمار المستدام.

١٥ - وأضاف قائلا إن أداء استثمارات الصندوق تجاوز في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الهدف الطويل الأجل المتمثل في عائد حقيقي (بعد خصم قيمة التضخم) بنسبة ٣,٥ في المائة، وذلك أساسا بسبب ارتفاع عائدات الاستثمار الحقيقية التي بلغت ١٦,٢ في المائة خلال عام ٢٠١٧. ومن المهم ملاحظة هدف الصندوق المتمثل في الوفاء بكل التزاماته تجاه المستفيدين الحاليين والمقبلين؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا يحتاج الصندوق إلى بلوغ هدف تحقيق العائد في الأجل الطويل كل ثلاثة أشهر، أو حتى كل سنة، ولا يمكنه أن يتوقع ذلك من الناحية الواقعية. فعلى سبيل المثال، كانت عائدات الاستثمار لعام ٢٠١٨ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ - قريبة من الصفر، لأن الأسواق المالية لا تزال متقلبة في الوقت الذي تتكيف فيه مع آثار ارتفاع أسعار الفائدة على دولار الولايات المتحدة وعكس مسار تدابير التيسير الكمي المتخذة في الولايات المتحدة منذ الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. بيد أن العائدات السنوية لأصول الصندوق تجاوزت بسهولة الهدف الطويل الأجل للفترات البالغة ٥ و ١٠ سنوات و ١٥ و ٢٠ و ٢٥ و ٥٠ سنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مما أدى إلى الوضع الحالي المتمثل في توافر التمويل بنسبة ١٠٠ في المائة. وقياس العائدات على مدى فترات من ١٥ سنة أو أكثر هو الأنسب لصناديق المعاشات التقاعدية، لأن المعاشات التقاعدية تُدفع على مدى فترة طويلة جدا. ومن المصلحة الفضلى للمستفيدين أن تحافظ استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية على المنظور الطويل في مواجهة تقلب الأسواق في الأجل القصير.

١٦ - ومضى يقول إن العائدات الاسمية للصندوق تقاس بمؤشر مرجعي محدد في السياسة العامة - هو متوسط مرجح لفردى النقاط المرجعية المحددة لمختلف فئات الأصول - يوفر مؤشرا للأداء الاستثماري للصندوق في المدى القريب. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أن العائد الاسمي للصندوق البالغ ١٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ تجاوز المؤشر المرجعي بنسبة ٠,٥ في المائة، كان هذا

العائد يقل عن المؤشر المرجعي بنسبة ٠,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، محسوبا على أساس سنوي، ويعزى ذلك أساسا إلى ضعف كبير في الأداء في عام ٢٠١٦. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تجاوزت العائدات الاسمية للصندوق المؤشر المرجعي المحدد في السياسة العامة. ولم تكن القيمة السوقية لأصول الصندوق، التي بلغت ٦٣,٨ بليون دولار في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بعيدة عن القيمة السوقية البالغة ٦٤,١ بليون دولار المسجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وظلت تلك القيمة محفوظة إلى حد بعيد حتى الآن خلال عام ٢٠١٨، على الرغم من وجود بيئة سوق صعبة.

١٧ - وأردف قائلا إن الصندوق شرع في عام ٢٠١٨ في إجراء دراسة بشأن إدارة الأصول والخصوم. وتجرى هذه الدراسات كل أربع سنوات، مما يتيح فرصة لاختبار الجدوى من هدف الصندوق في الأجل الطويل المتمثل في تحقيق عائد حقيقي بنسبة ٣,٥ في المائة ولإجراء التعديلات اللازمة في التوزيع الاستراتيجي للأصول. ومن المتوقع أن تكتمل الدراسة التي يجريها مقدم خدمات يمثل طرفا ثالثا بحلول منتصف عام ٢٠١٩، وهي ستؤدي، بعد التشاور مع أصحاب المصلحة في الصندوق ولجانه المتخصصة، أولا إلى وضع تحديث للمؤشر المرجعي المحدد في السياسة العامة، كي يعكس التوزيع الاستراتيجي الجديد للأصول لكل فئة من فئات الأصول وثانيا إلى وضع بيان محدث للسياسة الاستثمارية. ونظرا لأن التوزيع الاستراتيجي للأصول يحدِّد عادة أكثر من ٩٠ في المائة من المخاطر والعوائد لصناديق المعاشات التقاعدية، يخصص الصندوق قدرا كبيرا من الموارد للدراسات الدورية، ويعلق أهمية كبيرة عليها. وإلى جانب الدراسة المتعلقة بإدارة العملات التي أجريت في عام ٢٠١٧، ستمكّن دراسة الأصول والخصوم الحالية الصندوق من الحد من حالات التعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف غير المعوّضة عندما يكون ذلك ممكنا من الناحية التشغيلية. وقد اتخذ الصندوق بالفعل إجراءات في هذا الصدد، بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات وأصحاب المصلحة في الصندوق ولجانه المتخصصة.

١٨ - واسترسل قائلا إن حافظة الاستثمارات التي يديرها مكتب إدارة الاستثمارات في الصندوق هي إحدى أكثر الحافظات تنوعا في العالم، بوجود استثمارات في ١٠٠ بلد بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ويمثل التعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف إذا قابلته عائدات استثمار إضافية متوقعة، أو فوائد من التنويع في شكل تخفيض المخاطر العامة، عنصرا قيّما من عناصر الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق. غير أن هذا التعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف سيؤدي إلى بعض التقلب من سنة إلى أخرى في البيانات المبلغ عنها بدولارات الولايات المتحدة. ويتمثل هدف مكتب إدارة الاستثمارات في تحديد التعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف غير المعوض والتقليل منه إلى أدنى حد في الحافظة الاستثمارية للصندوق كلما كان ذلك ممكنا من الناحية التشغيلية.

١٩ - وواصل كلامه قائلا إن رغبة مكتب إدارة الاستثمارات في أن يكون رائدا في الاستثمار المستدام، على نحو يتسق تماما مع مسؤولياته الائتمانية، تستند إلى الاعتقاد بأن الحافظات التي تستخدم المقاييس البيئية والاجتماعية والإدارية في عملياتها لاتخاذ القرارات توفر عائدات أعلى من الحافظات التي تستخدم المقاييس التقليدية، وتتعرض في الوقت نفسه إلى مستوى أقل من المخاطر في الأجل الطويل؛ والاعتقاد بأن الصندوق يجب أن يعترف بمسؤوليته تجاه المجتمع، باعتباره جزءا من منظمة ملتزمة بالتقدم الاجتماعي، وباعتباره مناصرا لأهداف التنمية المستدامة. وما فتئ الصندوق يدمج المقاييس البيئية والاجتماعية والإدارية في عملية الاستثمار التي يضطلع بها كلما كان ذلك ممكنا، وكان موضع التنويه على الصعيد الدولي لقيامه بذلك.

٢٠ - واختتم كلامه قائلا إن من المرجح أن تظل الأسواق المالية متقلبة في المستقبل القريب في الوقت الذي تتكيف فيه مع عكس مسار عقد من التيسير الكمي من دون أي إطار يشكل مرجعا سابقا للحكم على الكيفية التي يمكن أن يمضي بها هذا التكيف. غير أن وضع التمويل الكامل للصندوق يوفر له احتياطيا ماليا لتحمل فترة من انخفاض عائدات الاستثمار. وأعرب عن ثقته بأن مكتب إدارة الاستثمارات سيكون قادرا، بدعم وتشجيع الجمعية العامة، على التعامل مع أي تحديات قد تطرحها الأسواق.

٢١ - **السيدة سين** (رئيسة اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرضت تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5/Add.16)، وقالت إن مجلس مراجعي الحسابات أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات عن البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٢ - وبالإضافة إلى رأي مجلس مراجعي الحسابات، يتضمن التقرير عددا من الاستنتاجات الرئيسية. وفيما يتعلق بإدارة مدفوعات الاستحقاقات، كان لدى الصندوق ٥٣٧ ٥ حالة تنتظر التجهيز بحلول نهاية عام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها حوالي ٥٣ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وازداد عدد الحالات المجهزة في غضون المهلة المحددة البالغة ١٥ يوما زيادة كبيرة، حيث وصلت نسبتها إلى ٦٢ في المائة، ولكنها لا تزال دون الهدف الداخلي المتمثل في ٧٥ في المائة. وينبغي للصندوق أن يتخذ خطوات استباقية، بالتعاون مع المنظمات الأعضاء فيه، من أجل تسريع استلام الوثائق اللازمة لتجهيز استحقاقات المعاشات التقاعدية.

٢٣ - وأردفت قائلة إن الصندوق ينبغي أن ييسّط عملية الحصول على شهادات الاستحقاق. ويؤدي عدم استلام الشهادات إلى تعليق الاستحقاقات؛ وقد أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه من بين حالات الاستحقاقات المعلقة البالغ عددها ٦١٩ ١ حالة، ظلت شهادات استحقاق متعلقة بـ ٩٣٧ حالة، تعود للسنوات بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٦، معلقة لفترات طويلة. وينبغي للصندوق أيضا معالجة أوجه القصور في النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية؛ وتحسين نظام إدارة شكاوى العملاء وتعزيز إدارة المخاطر، وإدارة التعرض لخطر تقلب أسعار الصرف والتخطيط لاقتناء البرامجيات البالغة الأهمية مثل برامجيات إدارة طلبات التداول.

٢٤ - ومضت تقول إن مجلس مراجعي الحسابات يذكر في سياق الإشارة المحددة إلى نظام إدارة طلبات التداول أن الصندوق اعتمد نظام بلومبرغ لإدارة الأصول والاستثمارات في عام ٢٠١٥ من خلال عملية غير تنافسية، بموجب عقد يعتبر مؤقتا، يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨. ولم يُصدَر أي طلب لتقديم عروض للحصول على خلف، واقتُرح تمديد عقد نظام بلومبرغ لإدارة الأصول والاستثمارات لفترة سنتين، قابلة للتجديد لمدة سنتين أخرى بعد ذلك، مع توقع أن يظل العقد من ثمّ ساريا حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٢٢.

٢٥ - وأخيرا، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه من بين التوصيات المعلقة البالغ عددها ٤١ المنطبقة على الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نُفذّت ٢٠ توصية، وهناك ١٩ توصية قيد التنفيذ وتوصيتان لم تنفذا.

٢٦ - **السيد دولي** (أمين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بالنيابة): قام، بالنيابة عن أمانة الصندوق ومكتب إدارة الاستثمارات، بعرض تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/342)، وقال إن التقرير يتضمن معلومات إضافية إلحاقا بالتعليقات التي قدمها مجلس الصندوق المشترك إلى مجلس مراجعي الحسابات سابقا والتي أدرجت في التقرير النهائي لمجلس مراجعي الحسابات عن الصندوق؛ ومعلومات بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات والأولوية الممنوحة لكل توصية من التوصيات؛ ومعلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالفترات السابقة التي رأى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذا تاما. وقَبِل كلٌ من أمانة الصندوق ومكتب إدارة الاستثمارات جميع التوصيات المتعلقة بعام ٢٠١٧ وبذل كل جهد ممكن من أجل كفالة تنفيذها في الوقت المناسب، تماشيا مع طلب الجمعية العامة. وفيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بالفترات المالية السابقة، تتمثل حالة التوصيات الثماني الموجهة إلى مكتب إدارة الاستثمارات والتوصيات الاثنتي عشرة الموجهة إلى أمانة الصندوق في أنها إما نفذت أو أنها قيد التنفيذ. وأشار تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/73/5/Add.16) إلى تحسن معدل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

٢٧ - وأضاف قائلا إن أمانة الصندوق أحرزت تقدما كبيرا عن طريق الوفاء بالمؤشر المرجعي المتمثل في تجهيز ٧٥ في المائة من الحالات في غضون ١٥ يوم عمل من تاريخ استلام الوثائق المطلوبة المتعلقة بانتهاء الخدمة، وأنشأت آليات جديدة لخدمة العملاء ذات زمن استجابة أفضل. واتخذت أيضا نهجا استباقيا في تحسين عملية تقديم ومتابعة وثائق انتهاء الخدمة من قبل المنظمات الأعضاء. وتأخذ مواعيد التنفيذ المستهدفة للتوصيات المتبقية التي وضعتها أمانة الصندوق في الاعتبار الحاجة إلى الحصول على الموافقة على الموارد اللازمة وإلى استيعاب المشاريع المعقدة المتعددة السنوات التي تشمل أصحاب مصلحة متنوعين.

٢٨ - وأردف قائلا إن من دواعي سرور ممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق، وقيادة مكتب إدارة الاستثمارات، الإبلاغ بأن المكتب قد أغلق خلال عام ٢٠١٨ ما عدده ١٢ توصية من السنوات السابقة. والمكتب على ثقة بأن التوصيات الثماني المتبقية من السنوات السابقة ستغلق خلال عام ٢٠١٩، وهو قبِل

التوصيات التسع الجديدة المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات خلال عام ٢٠١٨، مع ملاحظة أن بعضها توصيات مكررة من فترات سابقة؛ وهو ملتزم التزاما قويا بتنفيذ التوصيات الجديدة خلال عام ٢٠١٩ وفقا للتواريخ المستهدفة المحددة.

٢٩ - ومضى يقول إن المكتب شرع في عام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في تقييم داخلي لمخاطر الغش. وإضافة إلى ذلك، استُقدم خبير استشاري متخصص في أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحليل أي فجوات أمنية محتملة والتوصية بالحلول الممكنة لها. وسوف تنجز هذه المهمة في عام ٢٠١٩. وقد سرّع المكتب أيضا المبادرات الرامية إلى معالجة التعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف.

٣٠ - **السيد كانجا** (الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة الشاملة لهيكل إدارة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعملياته ذات الصلة (A/73/341) الذي طلبت الجمعية العامة تقديمه في قرارها ٧٢/٢٦٢، وقال إن استنتاجات المراجعة الشاملة تشير إلى ضرورة قيام مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بتعزيز الحوكمة في عدد من المجالات ذات الأهمية البالغة. وتشمل تلك المجالات التمثيل العادل والمنصف في مجلس الصندوق المشترك للمنظمات الأعضاء في صندوق المعاشات التقاعدية؛ وجعل اللجنة الدائمة لمجلس الصندوق المشترك مسؤولة عن توفير المزيد من الرقابة الفعالة على عمليات صندوق المعاشات التقاعدية؛ وضمان استقلال مجلس الصندوق المشترك عن إدارة صندوق المعاشات التقاعدية عن طريق الفصل بين مهام أمين مجلس الصندوق المشترك والرئيس التنفيذي لصندوق المعاشات التقاعدية؛ وضمان الإدارة الفعالة للأداء من أجل تعزيز ثقافة المساءلة؛ وتهيئة البيئة المناسبة فيما يتعلق بالنزاهة والقيم الأخلاقية.

٣١ - وأضاف قائلا إن مجلس الصندوق المشترك ينبغي أيضا أن يتخذ خطوات لتيسير التمثيل الشفاف والديمقراطي للمستفيدين؛ وإنهاء عمل لجنة رصد الأصول والخصوم التابعة له، التي تكرر عمل لجنة الاستثمارات ولجنة الاكتواريين؛ وكفالة استخدام أمانة الصندوق للموارد بما يتفق مع القرارات التشريعية؛ وضمان التخطيط بشكل سليم لتعاقب الموظفين على وظيفتي الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي، بحيث يتاح ما يكفي من الوقت لاختيارهما في عملية تنافسية.

٣٢ - ومضى يقول إن مجلس الصندوق المشترك قبل سبعا من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولكنه امتنع عن قبول ست غيرها، بما فيها توصيتان بالغتا الأهمية بشأن تمثيل المنظمات الأعضاء تمثيلا عادلا ومنصفا في المجلس، والفصل بين مهام أمين مجلس الصندوق المشترك والرئيس التنفيذي للصندوق المشترك بهدف كفالة استقلال مجلس الصندوق المشترك عن إدارة الصندوق. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤكد أن التوصيتين تتعلقان بمسائل بالغة الأهمية يتعين تناولها فيما يتعلق بالهيكل الإداري لمجلس الصندوق المشترك. وكان المجلس قد ذكر ردا على ذلك أن أربعا من بين التوصيات الست التي امتنع عن الموافقة عليها (بما في ذلك توصيتان بالغتا الأهمية) كانت مقبولة لدى ممثلي المشتركين في اللجان التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الموجودين في المجلس، ولكن ليس لدى المجموعات المكونة الأخرى في المجلس. وفي الختام، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تقريره عن مراجعة الحسابات الشاملة يتيح فرصة لاستعراض الهيكل القائم والممارسات المتبعة حاليا في مجلس الصندوق المشترك، وإحداث التغييرات المناسبة لتعزيز إدارته وفعاليته.

٣٣ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/73/489)، وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت حدوث تسارع في تجهيز الحالات من قبل صندوق المعاشات التقاعدية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ولكنها لاحظت أيضا استمرار التأخير في حصول بعض المتقاعدين والمستفيدين الجدد على المدفوعات. وتوصي اللجنة الاستشارية من ثم بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ومجلس الصندوق المشترك اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الحالي وتقاريره السابقة. ولئن كانت اللجنة تسلم بحدوث تحسن في الحالة العامة للشواغر في الصندوق، فإنها تشعر بالقلق إزاء الزيادة في عدد الوظائف الشاغرة من فئة الخدمات العامة في أمانة الصندوق وتعرب عن ثقتها بأن خطوات مناسبة ستتخذ لملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

٣٤ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية ترى أن اعتماد التعديلات التي اقترح مجلس الصندوق المشترك إدخالها على النظام الأساسي للصندوق سيخلف آثارا قانونية، وهي تأمل من ثم في أن تنظر الهيئات المختصة بالجمعية العامة في تلك التعديلات.

وإذ ترحب اللجنة الاستشارية بأداء استثمارات الصندوق في عام ٢٠١٧، والجهود المبذولة لتنويع مكونات الصندوق من الاستثمارات، فهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل بشأن استثمارات الصندوق معلومات مفصلة عن استراتيجية الصندوق وأدائه والعوامل المؤثرة في إدائه في الأجل الطويل.

٣٥ - **السيد فؤاد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن المجموعة تعيد تأكيد اختصاصات الجمعية العامة، بعد التشاور المناسب، بشأن المسائل المتصلة بالصندوق. وتعرب المجموعة عن بالغ القلق إزاء المشكلة القديمة المتمثلة في حالات التأخير في استلام بعض المتقاعدين والمستفيدين من الصندوق للمدفوعات، حيث لا يزال أكثر من ثلث الحالات القابلة للتجهيز غير مجهز، ويُترك الكثير من الحالات، القابلة للتجهيز وغير قابلة للتجهيز على السواء، معلقا لسنوات عديدة. ولئن كانت المجموعة تسلم بالتقدم المحرز، فهي مرة أخرى تحث الصندوق على أن يبذل جميع الجهود من أجل الحد من تراكم الحالات وأن يقوم، بالتعاون مع الكيانات المشتركة في صندوق المعاشات التقاعدية، بمعالجة أسباب التأخير في دفع الاستحقاقات، الذي يضع المتقاعدين وغيرهم من المستفيدين الشرعيين في حالات إجهاد وضعف. ومن الممكن جعل تجهيز الحالات أكثر كفاءة باستخدام نظام متكامل حسن الأداء لإدارة المعاشات التقاعدية؛ وتحث المجموعة الصندوق على التعجيل بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحسين النظام. وفيما يتعلق بتقديم المعلومات بطريقة أكثر دقة وفي الوقت المناسب، ترحب المجموعة أيضا بتوصية مجلس مراجعي الحسابات، التي أيدتها اللجنة الاستشارية، بالاستفادة من التحقق الإلكتروني من التواقيع.

٣٦ - وأضاف قائلا إن المجموعة لاحظت أن التقييم الاكتواري للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كشف عن وجود عجز اكتواري للمرة الأولى في السنوات الأخيرة. ونظرا لأهمية استدامة الصندوق للمستفيدين والدول الأعضاء، تدعو المجموعة إلى توخي اليقظة لضمان تمكن الصندوق من توليد عائد كاف لتغطية التزاماته وتحقيق هدف بلوغ عائد بنسبة ٣,٥ في المائة. وتتأثر الاستدامة أيضا بالإنفاق على إدارة استثمارات الصندوق والتزاماته وصرف الاستحقاقات، بحيث ينبغي رصد النفقات بعناية وقياسها بأسس مقارنة دولية موثوق بها.

٣٧ - وأردف قائلا إن المجموعة لاحظت أن معدل العائد الحقيقي السنوي للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تجاوز بسهولة هدف تحقيق عائد بنسبة ٣,٥ في المائة، ولكنها لا تزال تضع في اعتبارها الحالة المتقلبة لأسواق رؤوس الأموال العالمية، وتحث الأمين العام، من خلال ممثله المعني باستثمار أصول الصندوق ومن خلال المديرين الآخرين لأصول الصندوق، على ممارسة المسؤولية الائتمانية المستمرة فيما يتعلق بتلك الأصول. وعلى وجه التحديد، تعتزم المجموعة التماس المزيد من المعلومات أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن إدارة الصندوق للاستثمارات وفقا لمعاييره الأربعة الرئيسية المتمثلة في الضمان والربحية والسيولة وقابلية التحويل. وتتطلع المجموعة إلى إجراء مزيد من المناقشة لمقارنة أداء استثمارات الصندوق بالمؤشرات المرجعية المستقرة، بعد تعديلها لمراعاة المخاطر، وأشار إلى الطلب الموجه إلى الأمين العام من الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٦٢ لمواصلة تنويع الاستثمارات بين الأسواق المتقدمة والأسواق النامية والناشئة، حيث تخدم هذه الممارسة مصالح المشتركين في الصندوق والمستفيدين منه.

٣٨ - ومضى يقول إن المجموعة تدعو إلى قيام الصندوق والمنظمات الأعضاء فيه بتنفيذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم تقارير مفصلة سنوية عن آخر المعلومات المتعلقة بالتنفيذ لشرح أي حالات تأخير. وقد قدمت المراجعة الشاملة والمفيدة من حيث التوقيت التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهيكل إدارة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعملياته ذات الصلة، بناء على طلب الجمعية العامة، بعض التوصيات المفيدة وذات الأثر البعيد المدى التي ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة، والتي تتطلع المجموعة إلى مناقشتها في المشاورات غير الرسمية.

٣٩ - **السيد زيكيري** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وقال إن الجمعية العامة ظلت يقظة منذ إنشاء الصندوق لضمان أن يدار بطريقة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة أمام أعضائه والدول الأعضاء. وسيواصل الاتحاد الأوروبي اهتمامه الشديد بجميع المسائل المتعلقة بتشغيل الصندوق وتنظيمه وإدارته بطريقة فعالة، وهو ما يجب أن يستمر لخدمة المصلحة الجماعية لجميع المستفيدين والأعضاء.

٤٠ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالأنباء التي أفادت بأن مجموع أصول الصندوق قد ازداد، وأن هدف الصندوق في الأجل الطويل المتمثل في تحقيق عائد حقيقي بنسبة ٣,٥ في المائة قد حُقّق بل جرى تجاوزه. ولكن الاتحاد الأوروبي، بعد أن لاحظ استمرار التأخير في سداد المدفوعات الذي يؤثر في بعض المتقاعدين والمستفيدين من الصندوق، والمشاكل التي لا تزال تؤثر في تجهيز الطلبات، يدعو الصندوق إلى تسريع العمل - بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى ملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب - من أجل الحد من تأثير تلك المشاكل على المتقاعدين المحرومين من استحقاقاتهم، ومنع ظهور مشاكل مماثلة في المستقبل. وبعد أن لاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا التوصيات ذات الصلة المقدمة من اللجنة الاستشارية، يعرب عن أمله في أن تكون الجمعية العامة قادرة على أن تحدد في الدورة الحالية مسار عمل واضحا لمنع حدوث المزيد من حالات التأخير وضمان الشفافية والفعالية في تنفيذ مهام الصندوق.

٤١ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يسلم بأن حجم الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والاستحقاقات المحددة التي يقدمها وتعقيده، حيث يبلغ عدد المستفيدين منه حوالي ٠٠٠ ٧٥ مستفيد في ١٩٠ بلدا، يستلمون المدفوعات بـ ١٥ عملة مختلفة، هي أمور تجعل منه صندوقا يتحمل مسؤولية كبيرة، بما في ذلك مسؤوليةٌ تجاه المستفيدين. وتتسم الإدارة الفعالة للصندوق وإدارة الاستحقاقات بالأهمية البالغة؛ وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يلاحظ التحديد الواضح للمسؤوليات بين الرئيس التنفيذي للصندوق، الذي يشرف على إدارة عمليات الصندوق، وممثل الأمين العام، الذي يتولى المسؤولية عن استثمار أصول الصندوق. وتواصل الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية إلى ضمان أن تلبي تلك الاستثمارات الأهداف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، بما في ذلك الجهود المستمرة للتقليل من المخاطر ذات الصلة إلى الحد الأدنى.

٤٢ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يعرب عن القلق إزاء ما خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات من أنه على الرغم من بعض التحسن في تجهيز مدفوعات الاستحقاقات، لم يجهز الصندوق إلا ٣٨ في المائة من الحالات القابلة للتجهيز ضمن المهلة المرجعية المحددة بـ ١٥ يوما. وينبغي بذل كل الجهود من أجل الحد من تراكم القضايا، وينبغي الاستفادة بشكل أفضل من النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية لدعم تجهيز الاستحقاقات في الوقت المناسب، وينبغي إنشاء آلية تظلم مناسبة لمعالجة الشواغل التي تثار. وقالت إن وفد بلدها، إذ يرحب بالمراجعة الشاملة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يتفق مع المكتب في استنتاجاته ومفادها أن ثمة حاجة لإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية لمجلس صندوق الصندوق المشترك لأداء دوره الحاسم في توفير الإشراف على الصندوق، ويتطلع إلى مزيد من المناقشة من أجل النهوض بولاية الصندوق المتمثلة في توفير الاستحقاقات للموظفين الذين خدموا الأمم المتحدة.

٤٣ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): قال إن وفد بلده يأمل في يعمل الصندوق، بالنظر إلى العدد الكبير من المشتركين فيه والمستفيدين منه، بطريقة تتسم بالقوة والكفاءة، لخدمة المصالح المشروعة لكل مستفيد. وبعد أن أشار الوفد إلى الاختلاف في المعدل الحقيقي لعائد الاستثمارات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، فهو على ثقة من أن الصندوق سيحافظ على الحد الأدنى المستهدف في الطويل الأجل للعائد وقدره ٣,٥ في المائة مع الوصول بحافظة استثماراته إلى المستوى الأمثل وزيادة استثماراته في البلدان النامية المؤهلة وبعملات متعددة. وأساس التشغيل الكفؤ للصندوق هو هيكل حوكمة سليم. وقال إن وفد بلده يود بناء على ذلك أن يطّلع خلال المشاورات غير الرسمية على المزيد من التفاصيل عن التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع التي قدمها المكتب وقبلها مجلس الصندوق المشترك، وأن يستكشف مع جميع الأطراف مسألة تحسين هيكل حوكمة الصندوق.

٤٤ - **السيد واكاباياشي** (اليابان): قال إن نظام المعاشات التقاعدية ضروري لتمكين موظفي الأمم المتحدة من العمل باطمئنان، وإن استقراره ضروري لاجتذاب موظفين من ذوي الأداء العالي واستبقائهم. ويرحب وفد بلده بأداء استثمارات الصندوق في الآونة الأخيرة، وجهوده المستمرة للحفاظ على التوازن الاكتواري، ولكنه يعرب عن قلق شديد إزاء العدد الكبير من الحالات المعلقة كل عام، وإزاء المشاكل المتبقية المتعلقة بالنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية. ومن شأن هذه الحالة أن تقوض مصداقية نظام المعاشات التقاعدية ككل. وقال إن وفد بلده، بالإضافة إلى ذلك، درس باهتمام كبير تقريرا مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بمجلس الصندوق المشترك التي أثارها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتي تشمل تضارب المصالح، والرقابة من جانب اللجنة الدائمة، والتمثيل

العادل والمنصف في المجلس، والإدارة الفعالة للأداء، والنزاهة والقيم الأخلاقية.

٤٥ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): قالت إن وفدها درس باهتمام كبير تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة الشاملة لهيكل إدارة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعملياته ذات الصلة. وهو يرى أن المراجعة أجريت بطريقة مهنية وأن التوصيات ذات الصلة ستكون بمثابة خريطة طريق لإحداث التحسينات التي تشتد الحاجة إليها في هيكل مجلس الصندوق المشترك وعملياته. ويقع على عاتق الجمعية العامة، التي يُساءل مجلس الصندوق المشترك أمامها، واجب ضمان أن يعالج مجلس الصندوق المشترك المسائل التي أثيرت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية على سبيل الاستعجال. وسيسهم تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية إلى حد بعيد في تعزيز دور الحوكمة الذي يؤديه مجلس الصندوق المشترك وكذلك في تعزيز مساءلة إدارة صندوق المعاشات التقاعدية أمام جميع أصحاب المصلحة.

٤٦ - **السيد كالوغين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يود أن يشيد بالجهود التي تبذلها قيادة الصندوق لمواصلة دراسة المسائل ذات الصلة المرتبطة بدفع الاستحقاقات للمتقاعدين. ويرحب الوفد بالزيادة في أصول الصندوق، والسعي إلى التنويع الجغرافي للاستثمارات، وتوسيع نطاق الاستثمارات إلى بلدان جديدة، بما فيها البلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة، مع الإبقاء على التقيد بمعايير الاستثمار الأربعة الرئيسية، وهي الضمان والربحية والسيولة وقابلية التحويل.

٤٧ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية على ضرورة أن يُطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل عن استثمارات الصندوق معلومات مفصلة عن استراتيجية الصندوق وأدائه والعوامل المؤثرة في إدائه في الأجل الطويل، ويشدد على أهمية العائد المستهدف البالغ ٣,٥ في المائة. ويود الوفد أن يعرب عن قلقه إزاء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهو لا يرى في نفسه القدرة على تأييد معظم التوصيات المقدمة فيه، ويعتبر أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد تجاوز إلى حد بعيد سلطاته وولايته في هذا السياق. والوفد مستعد لمناقشة المسائل المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية بمزيد من التفصيل في المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٢٠.